مأزق أحزاب (اللقاء المشترك) بين عمليتين انتخابيتين ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦

أحمد الحبيشي

ساد البلاد على مدى الفترة الأخيرة حراك جماهيري مصحوب بتجاذبات واستقطابات حزبية حادة في المجال السياسي للمجتمع المدني الذي انخرط بهمة ونشاط في التحضير للانتخابات الرئاسية والمحلية القادمة ، وحصد في نهاية المطاف مخرجات متنوعة لذلك الحراك وابرزها تسمية المؤتمر الشعبي العام الرئيس علي عبدالله صالح كمرشح للرئاسة بعد اسبوع عصيب تعرض خلاله فخامته لضغوط شديدة من الجماهير التي نزلت الى الشوارع في مظاهرات واعتصامات حاشدة للمطالبة بعدوله عن قراره عدم الترشح لانتخابات الرئاسة ، وتزامن هذا الحدث مع توقيع ما يسمى (اتفاق المبادئ) بين حزب المؤتمر الشعبي العام واحزاب (اللقاء المشترك) التي نجحت في فرض شروطها عبر الابواب الخلفية و الغرف المغلقة ، بينما نجح المؤتمر الشعبي العام في اقناع رئيسه بقبول ترشيحه لانتخابات الرئاسة عبر اللجوء الى الشارع وممارسة ضغوط شعبية غير مسبوقة لاقناع الرئيس بالعدول عن قراره بعدم الترشح .

ومما له دلالة ان تأتي مخرجات الحراك السياسي بعد انتهاء عملية مراجعة سجلات قيد الناخبين وتسجيل الناخبين الجدد الذين بلغوا السن القانونية لممارسة حقوقهم الانتخابية ، والتي اسفرت عن نسبة قياسية في سجل القيد بلغت اكثر من تسعة ملايين ناخب وناخبة ، بيد أن البقاع الرمادية التي تركت بعض الظلال القاتمة على هامش السجل ، كانت ضعيفة وغير قادرة على تسويد صورة المشهد وتطويق بريقة المدهش.

للدهشة هنا وجهان.. الأول يتمثل في حقيقة أنّ عملية مراجعة كشوفات القيد والتسجيل اكتسبت قوة دفع هائلة جسدت ما يختزنه المجال السياسي للمجتمع من ميول قوية نحو الديمقراطية تعددية ، وقدرات متنامية على ممارستها ، واستعداد لترسيخ تقاليدها ومراكمة المزيد من الخبرات والانجازات التي يستحيل بدونها التخلص من رواسب الثقافة السياسية الشمولية ، وإعادة بناء البيئة السياسية في مجتمع مثقل بمصاعب النمو، ومحاصر بالكوابح والعوائق التي تحول دون تطوره الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

الوجه الآخر للدهشة ، يتمثل في ذلك الحجم الهائل من النظرة السوداوية التي طغت على الخطاب السياسي الحزبي . وبوسع أي محلل محايد أن يلاحظ الفارق الكبير بين المحصلة النهائية لهذا الحراك من جهة وبين المحتوى السوداوي لخطاب أحزاب المعارضة المنضوية في اطار ما يسمى " اللقاء المشترك " على وجه التحديد . فقد أتضح بجلاء أن هذا الخطاب السياسي السوداوي عجز عن إنقاف قوة الدفع التي أسفرت عن اتفاق مبادئ لتنظيم العملية الانتخابية القادمة وفق شروط احزاب المعارضة نفسها ، الى جانب سجل قياسي وغير مسبوق لقيد الناخبين يعد الاول من نوعه في تاريخ الديمقراطيات الناشئة.

والحال ان أحزاب " اللقاء المشترك " خسرت رهانها على تسويد صورة المشهد، فيما فازت الديمقراطية بدرجة أساسية بنتيجة ممتازة تتيح فرصاً كبيرة لتأهيل مجتمعنا لبلوغ مستويات جديدة ومتقدمة في اختبارات الحياة ، وصولاً الى تطوير قدراته على الاستجابة لتحديات التحول نحو الديمقراطية، وهي تحديات حضارية بامتياز.

يفتح الرقم القياسي الذي وصل إليه سجل قيد الناخبين آفاقاً واسعة للتغلب على مصاعب الديمقراطية، ومعالجة تناقضاتها لجهة الشرعية التي تمنحها العمليات الانتخابية للخيارات والبرامج الفائزة بثقة أغلب الناخبين الذين يدلون بأصواتهم في صناديق الاقتراع . ومن نافل القول إن عزوف ما تسمى في الأدب السياسي بالأغلبية الصامتة من الناخبين والناخبات عن المشاركة في عملية القيد والتسجيل والانتخابات ، يشكل تحدياً حقيقياً أمام شرعية الخيارات والبدائل السياسية التي تصل إلى السلطة بواسطة الأغلبية.. فثمة ديمقراطيات ناشئة ومتطورة وعريقة يحتوي سجل القيد فيها على نسب أقل ، ولا يتجاوز في أحسنها ٥٠٪ من إجمالي المواطنين الذين يحق لهم المشاركة في الانتخابات، فيما تبلغ نسبة المشاركين في الاقتراع أقل من ٥٠٪ من المسجلين الحائزين على بطاقات الاقتراع أو أكثر قليلاً، وهي محصلة تؤشر على احتقان المجال السياسي في تلك البلدان والمجتمعات، وتؤشر على انسداد قنوات المشاركة السياسية وخمول مفاعيل المجتمع المدني.. وفي نهاية المطاف تشكل تلك المحصلة خصماً من رصيد الديمقراطية وتقاليدها وثقافتها السياسية.

حقاً أنه لمدهش أن يتجاوز سجل قيد الناخبين في بلد فقير ومحاصر بمصاعب النمو، فجوة عزوف " الأغلبية الصامتة " عن المشاركة في العملية الديمقراطية ، وهو ما يستوجب تعظيم قوة الدفع الكامنة في المجتمع ، باتجاه مواصلة ردم هذه الفجوة في الانتخابات القادمة ، وإضفاء أكبر قدر من الشرعية على السلطة المنتخبة وتوسيع قنوات المشاركة السياسية للمجتمع المدني.

الثالث أنّ محصلة عملية القيد والتسجيل هي التي أحبطت النزعة السوداوية لخطاب أحزاب " اللقاء المشترك " وليس العكس، الأمر الذي وضع هذه الأحزاب في منعطف حاسم يستوجب مراجعة طرائق التفكير والعمل القديمة التي أدمنت عليها وتسببت في تناقض خطابها السوداوي مع بريق سجل القيد في نهاية المطاف.

من حق احزاب المعارضة ان تسعد لانها فرضت شروطها على السلطة في اتفاق المبادئ الذي وقعته مع الحزب الحاكم برعاية فخامة رئيس الجمهورية مؤخراً بهدف وضع ضمانات لانتخابات نزيهة وآمنة، وهو نفس ما فعلته ايضا في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ابريل عام ٢٠٠٣ ، حيث وقعت اتفاقاً مماثلاً آنذاك وكانت هي اول من نقضه على نحو ما سنوضحه لاحقا .

ومن حق المؤتمر الشعبي العام ان يسعد ايضا بمنح احزاب المعارضة ما تشاء من التنازلات والخضوع لشروطها ، طالما انه يثق جيدا بعجزها عن استيعاب وضعها الحقيقي ومعافاة امراضها المزمنة. فقد رصد المؤتمر الشعبي العام خلال العملية الانتخابية التي جرت عام ٢٠٠٣ سجلاً ضخماً من المخالفات والأعمال الخارجة عن القانون واتهم أحزاب اللقاء المشترك بارتكابها آنذاك ، وهو ما فعلته أيضاً أحزاب المعارضة المنضوية في " اللقاء المشترك " .. بيد أن المؤتمر الشعبي العام ، تميز بالهدوء وضبط النفس والابتعاد عن الإثارة الإعلامية ، على الرغم من انحراف خطاب أحزاب " اللقاء المشترك " عن الأسس الدستورية للنظام السياسي الديمقراطي التعددي ، حين لجأ إلى استخدام المساجد لأغراض الدعاية الحزبية وتكفير الآخر المغاير في تلك المباراة الانتخابية.

يتذكر الجميع أنّ المؤتمر الشعبي العام حذر وما زال يحذر من مغبة التعدي على حرمات المساجد وتحويلها إلى منابر لغرض وجهات النظر وتسويق الدعاية الحزبية والتهجم على الآخرين.. وقد هاجمت صحف التجمع اليمني للاصلاح في عام ٢٠٠٣ الدعوة لعدم استخدام المساجد للأغراض الحزبية ودافعت عن حق من أسمتهم " الدعاة " في تناول القضايا السياسية.. فيما تضامنت معها صحيفة الحزب الاشتراكي اليمني " الثوري " ووصفت دعوة المؤتمر في عام ٢٠٠٣ بأنها " محاولة لتأميم خطبة الجمعة.. " !!!!.

لم تكتف احزاب " اللقاء المشترك " خلال انتخابات ٢٠٠٣ باستخدام المساجد لأغراض سياسية وحزبية وتكفيرية بل وصلت إلى حد إعلان "الجهاد" وترديد الآيات التي يحسبها فقهاء التشدد وشيوخ التطرف في ((اللقاء المشترك)) ضمن ما يسمونها " آيات السيف " ، وتوظيفها في الخطاب الإعلامي " المشترك " أثناء عملية القيد والتسجيل ، إلى حد أن إحدى الهيئات القيادية الحزبية لحزب التجمع اليمني للاصلاح زعمت في تعميم حزبي نشرته إحدى صحف المنظومة الإعلامية لأحزاب اللقاء المشترك " اواخر عام ٢٠٠٢ أن الانتخابات هي " جهاد مقدس تخوضه جماعة من المسلمين نذرت نفسها لحراسة دين الله وإقامة حكمه والتضحية بالنفس في سبيله " ، وهو خطاب ينطوي على احتكار مرفوض لتمثيل الدين ، لا يجوز توظيفه في عملية انتخابية يتبارى فيها شركاء سياسيون يمثلون شعباً مسلماً في بلد مسلم.

اكتفى المؤتمر الشعبي العام برصد تلك المخالفات ونشرها في صحافته الحزبية آنذاك ، وهو سلوك محمود يحسب للمؤتمر لا عليه ، إذ أنه من حق اللاعبين السياسيين في أية مباراة انتخابية رصد وتسجيل أخطاء الخروج عن قواعد الممارسة الديمقراطية ، واحتسابها بعد ذلك وفقاً للقواعد ذاتها.. بمعنى الاحتكام للقانون الذي ينظمها ويلزم الجميع بالخضوع لسلطته ، إذ يظل المتهم بريئاً حتى تثبت إدانته وتظل الحقيقة لا يملكها أو يحتكرها أحد.

من جانبها ذهبت أحزاب "اللقاء المشترك" إلى أبعد من ذلك.. فهي وإن حرصت على الطهارة وسمو المقصد ، وحاولت الظهور في صورة " أهل الذكر" الذين لا يأتيهم الباطل من أمامهم أو من خلفهم ، إلا أنها تصرفت بانفعال وتوتر وهستيريا إلى الدرجة التي سمحت لنفسها بالجمع بين دور القاضي والمدعي والجلاد في آن واحد!! علماً بأنّ هذه الأحزاب لم تكتف بارتكاب أخطاء ومخالفات وخروقات يعاقب عليها قانون الأحزاب وقانون الانتخابات خلال عملية القيد والتسجيل عام ٢٠٠٢ والانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٣، بل وصل الأمر ببعضها إلى حد ارتكاب جرائم قتل وإطلاق نار واختطاف فتيات من أعضاء اللجان النسائية وقطع الطرق واستخدام العنف ، وغيرها من الجرائم الجنائية التي يجب ألا تخضع للمساومات والتفاهمات الحزبية على حساب العدالة وحقوق الضحايا وذويهم.

من حق الذين يتذكرون وقائع المؤتمر الصحفي الذي عقدته قيادات أحزاب "اللقاء المشترك" في منتصف عملية القيد والتسجيل عام ٢٠٠٢ على طريق الانتخابات البرلمانية التي جرت عام ٢٠٠٣ وما انطوى عليه ذلك المؤتمر الصحفي من اتهامات مصحوبة بأحكام قاطعة ومانعة ـ من حقهم ـ ان يروا فيه دليلاً آخر على انعدام التوازن في سلوك أولئك السياسيين الذين قدموا صورة سوداوية لعملية القيد والتسجيل آنذاك ، على نحو طافح بالخيبة واليأس والإحباط، إلى الدرجة التي خلقت انطباعاً لدى بعض الدبلوماسيين والمراقبين الأجانب بأنّ محصلة القيد والتسجيل ستكون بالغة السوداوية والهزال، بينما جاءت النتائج النهائية مخالفة لأهداف ذلك المؤتمر الصحفي الذي اتضح الآن بأنه كان أشبه بمناحة بائسة على مقربة من عرس كبير وهو ما يكررونه هذه الايام في الطريق الي الانتخابات الرئاسية والمحلية التي ستجري في الثلث الاخير من سبتمبر القادم ٢٠٠٦ م !!

كان بإمكان قادة أحزاب " اللقاء المشترك " أن يضعوا حدوداً معينة لحالة الهيستيريا التي طغت على تصرفاتهم خلال المشهد المؤسف الذي ظهروا فيه اثناء مؤتمراتهم الصحفية التي سبقت الانتخابات البرلمانية قبل ثلاث سنوات ، وبشروا فيها دول العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية بنصر مؤزر واستعداد مطلق للتعاون بلا حدود مع واشنطن ، على نحو افضل من المؤتمر الشعبي العام .. لكننا نتذكر ايضا أن الهيستيريا " المشتركة " فاقت كل تصور، وبلغت ذروتها عندما أخطأ قادة تلك الأحزاب في حق القوات المسلحة والأمن، وأفرطوا في إطلاق سيل عرمرم من التصريحات المتشنجة التي انطوت على غمز ولمز تجاه موقف القوات المسلحة إزاء عملية القيد والتسجيل والانتخابات، وبالتالي إزاء العمليات الانتخابية اللاحقة!!.

لم يكتف قادة " اللقاء المشترك " آنذاك بذلك الكم الهائل من التصريحات والحملات الإعلامية المحمومة تجاه القوات المسلحة والمؤسسات والأجهزة الأمنية ، بل أنهم اقتحموا منطقة شديدة الحساسية والخطورة ، حينما وجهوا نداء ملتبساً استغاثوا فيه بالقوات المسلحة ودعوها إلى الانحياز للشعب وحماية الديمقراطية ؟؟!! ولا يحتاج المرء إلى جهد كبير ليكتشف ما اشتمل عليه ذلك النداء الملتبس من تحريض مموه للقوات المسلحة ضد السلطة المنتخبة وحزب الأغلبية !!

بوسع الذين يتذكرون مضمون ذلك النداء الذي اثار جدلاً كبيراً قبل ثلاث سنوات ، ان يعودوا اليه حيث سيتوصلون إلى قناعة بأن الذي كان يتحدث عبر ذلك النداء الموجه إلى القوات المسلحة هو "لا عقل" أحزاب " اللقاء المشترك " وليس عقلها !.

لاريب في ان معنى ذلك النداء – الاستغاثة هو وقوع خطر متحقق وملموس على الديمقراطية ، يستدعي قيام القوات المسلحة بواجبها الدستوري لحماية الديمقراطية ، وردع الخارجين على شرعيتها الدستورية أو المتآمرين عليها بعد ثبوت الواقعة ، ولعل ذلك يفسر تحول احزاب ((اللقاء المشترك)) من محاولة تحريض القوات المسلحة للانقلاب على الديمقراطية عام ٢٠٠٣ الى محاولة تحريض الشارع عام ٢٠٠٦ للانقلاب عليها عبر ما اسماها احدهم وروجت لها صحافتهم ((الثورة الشعبية)) !!!

والثالث أن ثمّة آليات دستورية واضحة تحدد الأسس والوسائل والمؤسسات التي يتم بواسطتها واستناداً اليها طلب تدخل القوات المسلحة او طلب العودة الى الجماهير لأداء واجبها الدستوري والانحياز للشرعية الديمقراطية في حالة الخروج على الأسس الدستورية للنظام السياسي التعددي، وحدوث خطر بائن أصابها بضرر متحقق.. ولعل قام به قادة أحزاب "المشترك" عام ٢٠٠٣ وكرروه مرة أخرى عام ٢٠٠٦ في هذا الصدد ، يعد قفزاً على هذه الآليات الدستورية ، وتجاوزاً للوظائف الشرعية التي تضطلع بها المؤسسات الدستورية ، ومؤسسات المجتمع المدني ، و لا نبالغ حين نقول إن أحزاب ((اللقاء المشترك)) لجأت بسبب عجزها المزمن وكساحها المشوه إلى آليات التشكيك بالقوات المسلحة أحياناً ، وتحريض الشارع للقيام بالثورة الشعبية ضد النظام السياسي أحياناً أخرى ، وهو سلوك ملتبس وغير ديمقراطي وغير دستوري في آن واحد!!؟

لا يجوز – بأي حال من الأحوال – التوجه إلى القوات المسلحة أو الجماهير الشعبية بطلب أداء واجبها الدستوري في الدفاع عن الديمقراطية وحمايتها انطلاقاً من افتراضات يصدرها اللاعقل السياسي لبضعة أحزاب خارج المؤسسات الدستورية المعنية بهذا الاختصاص، لأنّ إعلان انحياز القوات المسلحة والجماهير الشعبية للدستور أو طلب تدخلها لحماية الديمقراطية من خطر الانقلاب عليهما يتمّان من خلال المؤسسات الدستورية فقط أو الانقلاب عليها بطريقة غير دستورية ، ويشترط وقوع الخطر بصورة بائنة وقاطعة، وليس بناء على أوهام مريضة أو حسابات مفترضة أو مكايدات حزبية.

يقيناً أنّ نتائج الحراك السياسي الذي تحقق الآن تُعد مكسباً عظيماً للديمقراطية في بلادنا ، والمطلوب هو الحفاظ عليها وتطويرها.. وإذا كان من حق حزب السلطة وأحزاب المعارضة تسجيل نقاط ومكاسب سياسية وحزبية في الطريق الى الانتخابات القادمة ، فإن هذا الحق لا يبرر الالتفاف على الديمقراطية بوسائل غير قانونية.

ويبقى القول إنّه من حق الديمقراطية على الأحزاب السياسية الاحتكام دائماً في حل المنازعات السياسية الى مائدة الحوار او إلى الجهة الوحيدة التي يقع على عاتقها واجب تطبيق القانون ومحاسبة الخارجين عليه ، وهي السلطة القضائية .. وحين يتحقق ذلك ، ويقول القضاء كلمته العادلة ستكسب الديمقراطية نقاطاً جديدة وزخماً جديداً ، على نحو افضل من تلك النقاط التي تتم تسجيلها بالمساومات والابتزازات عبر الابواب الخلفية والغرف المغلقة !!.

نقلاً عن/صحيفة «٢٦سبتمبر»

الملك المستنير والزرقاويون الظلاميون

هاشم صالح

المعركة التي يخوضها الملك عبد الله الثاني ضد الجناح الأكثر تطرفاً وغلواً في الحركة الإسلامية الأردنية، لا تخصّه وحده، إنما تعنينا جميعاً. إنها معركة المستقبل ، معركة التنوير العربي الإسلامي، معركة الأجيال المقبلة بأسرها. وبناء على حسمها في هذا الاتجاه، أو ذاك، يتوقف مصير العرب. لكن المعركة تتجاوز الإطار الأردني، على الرغم من أهميته لكي تصل إلى الشارع اللبناني، فالسوري، فالسعودي، فالمصري، فالعراقي بطبيعة الحال، فالمغربي، حيث أكتب هذه الصفحات، فكل الشوارع العربية والإسلامية دون استثناء.

وهي ليست معركة بين الإيمان والإلحاد، أو بين الإسلام والكفر، كما يشيعون، إنما بين تصوّرين متضادّين للإسلام، أنتج الظلامي منهما شخصا كالزرقاوي وعنه نتجت كل الجماهير الأمية التي تصفق له بدون وعي.

وأما التصور الثاني للإسلام ، فهو ذلك الذي تلألأ إبّان العصر الذهبي للحضارة الإسلامية، عندما كان العرب يشكلون المنارة الوحيدة للفكر في حوض البحر الأبيض المتوسط على الأقل، إنه التصور الذي بلورته ونادت به التيارات العقلانية في الإسلام، وبخاصة المعتزلة والفلاسفة والعلماء الكبار. ومن هنا صعوبة المعركة التي يخوضها الملك الأردني ونخوضها معه، شئنا أم أبينا، فنحن لا نواجه الزرقاوي وأشكاله وكل الكتّاب الصحافيين الذين يتعاطفون معه سراً أو علانية، إنما نواجه ثمانية قرون من ذلك الفكر المتراكم والتوقف عن الإبداع والعطاء الحضاري.

إن موقف عبد الله الثاني من هذا التيار الظلامي يعرف حقيقة أن السلام قدر المنطقة في نهاية المطاف، مهما كان التطرف مشتعلاً في كلتا الجهتين، ومهما بلغت جرائم إسرائيل أو حماقات بعض الفصائل الفلسطينية المتهورة التي تغامر بحياة شعبها ودمه، عن طريق استفزازات مجانية، لكن كيف يمكنه أن يقنع الشارع الأردني بذلك؟، هذا هو السؤال العسير.. كيف يمكنه ان يُفهم هذا الشارع بأنه ليس في مصلحته السير وراء هؤلاء المتطرفين؟ كيف يمكنه ان يغلّب التصور العقلاني المستنير المتسامح للاسلام على التصور الظلامي، الزرقاوي، الرهيب؟ لذلك أقول بأن المعركة ليست معركته وحده وإنما معركتنا جميعاً. ولكي ننجح فيها سوف أقدم هنا بعض المقترحات العملية. ينبغي أولاً تغيير برامج التعليم الخاصة بمادة التربية الدينية، وكذلك برامج الفضائيات التلفزيونية والاذاعات والاعلام المكتوب.. ولكن من يستطيع ان يغير كل ذلك دفعة واحدة؟ من يستطيع ان يواجه التاريخ بكل ثقله وتراكماته وترسباته الطائفية والمذهبية على مدار القرون.

ولا بأس بهذا الصدد في ان نترجم الى العربية الحديثة تلك النصوص الكبرى لفلاسفة العرب والمسلمين ككتاب ابن رشد مثلاً عن «فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال». فهو يقدم للقارئ المسلم صورة عقلانية مستنيرة عن العلاقات التي ينبغي ان تكون بين الدين والفلسفة، أو بين النقل والعقل، وبين الايمان والعلم.. وهو تصور مضاد لكل تلك اليقينيات العمياء التي تسيطر على وعي النواب الاردنيين الذين ذهبوا للتعزية في واحد من اكبر المجرمين الانحطاطيين او الظلاميين في التاريخ المعاصر.

ينبغي ان يعرف طلابنا ان هناك فهماً آخر للاسلام غير هذا الفهم الخاطئ والمبتسر الذي يقدمونه لهم في المدارس الابتدائية، والاعدادية، والثانوية، وحتى الجامعية. ينبغي ان يعلموا ان هناك تأويلاً آخر لرسالة القرآن والاسلام غير هذا التأويل التوتاليتاري الارهابي الذي يسيطر علينا منذ مئات السنين بحكم العطالة الذاتية والنوم على التاريخ (نومة أهل الكهف) ضمن هذا المنظور كنت قد قدمت، وعلى مدار ربع قرن، اكبر محاولة لنقد العقل الاصولي في الاسلام في العصر الحديث: وأقصد بها مؤلفات محمد اركون بالطبع. ولكن هذا العمل لا يكفي على الرغم من اهميته وانما ينبغي ان تنضاف اليه أعمال اخرى: اي ترجمة كل البحوث الريادية عن التراث الاسلامي في كل لغات العالم وبخاصة الانجليزية والالمانية والفرنسية. فهناك أبحاث مضيئة لكل مراحل تراثنا ولكنها نائمة في مكتبات الجامعات الكبرى والمعاهد العلمية المتخصصة ولا أحد يدري بها اللهم إلا بعض الاكاديميين. فأين هي مراكز البحوث العربية التي تنقل لنا هذه المؤلفات العلمية والأبحاث التاريخية الرصينة؟ نقول ذلك ونحن نعلم انها هي وحدها القادرة على مواجهة الكتب الصفراء التي تملأ الشوارع العربية والمكتبات والتي تحشو ذهن شبيبتنا حشواً بالتصورات الخاطئة الماضوية التي عفى عليها الزمن. انها تصورات استلابية تؤدي بهم الى صدام مروع مع العصر ومع كل أمم الأرض، وليس فقط مع اميركا او اوروبا.

ينبغي العلم بأن الزرقاوي ليس خطيراً بحد ذاته وانما بحجم التعاطف الشعبي الذي يتشكل حوله في الساحة الاردنية او الساحة العربية ككل. أكتب هذا الكلام من المغرب وانا اعرف ماذا اقول. فهنا ايضاً تدور معركة كسر عظم بين الملك الشاب والتيار الاصولي المتزمت الذي لا يتوانى عن اظهار تعاطفه مع الزرقاوي. كان ايمانويل كانط كبير فلاسفة التنوير في اوروبا، يقول بما معناه: فكرة التقدم ليست هامة بحد ذاتها وانما بمدى الحماسة الشعبية لها وقل الأمر ذاته عن فكرة التنوير. والعقلانية، والنزعة الانسانية، ثم فكرة الحضارة ككل. فاذا ما تحمس الشعب للتقدم فإنه يصبح حقيقة واقعة او قل يصبح ممكن الوجود.. ولكن اذا ما تحمس لفكرة التخلف والتعصب والهمجية البربرية فإن السماء تنطبق على الأرض ويعم الظلام كل شيء. وللأسف فلا استطيع ان اقول ما قاله كانط في عصره عندما سألوه: هل الشعب الألماني مستنير؟ فأجاب: لا، ولكنه سائر نحو الاستنارة لا استطيع ان اقول ذلك عن الشارع العربي. وهذا اكبر دليل على مدى خطورة المهمة التي نواجهها نحن المثقفين العرب اليوم ومدى وعورتها وصعوبتها ان لم يكن استحالتها. اقول ذلك وأنا اتمنى ان اكون مخطئاً او متشائماً اكثر من اللازم. ينبغي ايضاً ان نُدخل مادة تاريخ الاديان المقارنة الى كل جامعاتنا العربية لكي يعرف القارئ ان هناك قواسم مشتركة تجمع بين كافة الاديان والمذاهب على الرغم من الاختلافات العقائدية او الطقوس الشعائرية التي تفرق بينها. وهذه هي افضل طريقة للخروج من التصور الاخلاقي الاستبدادي للدين والانفتاح على تصور آخر حر، متسامح لا نهائي.

* كاتب سوري

الوطني والإسلامي في القضية الفلسطينية

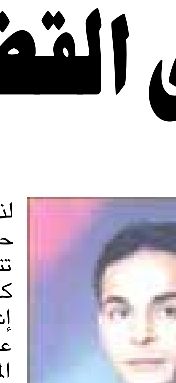

باسم النبريص *

لم نعرف الإسلام كأيديولوجيا في الساحة الفلسطينية، إلا مع اندلاع الانتفاضة الأولى. قبل ذلك التاريخ، كان الإسلام الفلسطيني، كما يمكن القول، أقرب إلى العقيدة الصافية، أي مجموعة أفكار تندرج في إطار معيّن، وتُترجم إلى سلوكيات يومية، قريبة من الأصول، ولا حاجة لمعتنقها، سوى بالإيمان بها، والاكتفاء بهذا الإيمان، كعلاقة ناظمة بين المرء وربه. أي كان الإسلام الفلسطيني العام، بعيداً عن التسييس، وحمأة الاشتباك مع تعقيدات الواقع. وما إن بدأت الانتفاضة الأولى الكبرى، حتى خرجت قوى الإسلام السياسي، الجهاد وحماس، من حالتها الجنينية، خصوصاً في قطاع غزة، لتدخل المشهد السياسي، وذلك عبرَ تشكيل عدة أجنحة عسكرية صغيرة في البداية، استقرت بعد ذلك، في جناحين كبيرين هما " سرايا القدس " بالنسبة للجهاد، و " عز الدين القسام " بالنسبة لحماس. وممارستهما للعمل الجهادي المسلح. منذ ذلك الوقت، وإلى هذه اللحظة، واصلت قوى الإسلام السياسي في بلادنا، نهوضها وصعودها وهيمنتها، أخيراً، على الشارع الفلسطيني في الضفة والقطاع، وبالأخص في الأخير، لأسباب ليس هنا مجال بحثها. لنصل إلى ما نحن فيه الآن، مما يعرفه القاصي والداني. فالآن، ثمة حماس في السلطة، بعد سنوات من وجودها في المعارضة. فكيف تتصرّف هذه الحركة سياسياً، وكيف تتعاطى مع التحولات والمتغيرات الدولية العاصفة من حولها وحولنا ؟ الأشهر الخمسة الأخيرة، وهي عمر حماس في السلطة، تحيلنا على عدة مقاربات واجتهادات وزوايا نظر. لكن، أظنّ، أننا ومهما تعددت وجهات نظرنا، سنصل في التقييم العام، إلى ما يشبه الاتفاق، على أن حماس، فشلت، لأسباب موضوعية وذاتية، في عبور امتحان وجودها على رأس الحكومة. وهذا الفشل يتبدّى، أوضح ما يتبدّى، في تعاطيها مع كثير من الأزمات العاصفة، وفن إدارتها لهذه الأزمات. من أزمة الحصار الكلّي غير المسبوق، وما ترتب عليه من عدم صرف الرواتب، وبالتالي تلاشي الحياة الطبيعية رويداً رويداً على غير صعيد، مروراً بأزمة تشكيل حكومة وحدة وطنية، ووصولاً إلى ما نحن فيه الآن، من تكالب معظم قوى العالم الفاعلة علينا، وعلى مشروعنا الوطني، الذي يكاد _لولا إصرارنا على التمسك بحقوقنا، وصمودنا مهما يكن الثمن _ينهار من أساسه. لن نتكلّم عن الأسباب الموضوعية لفشل حماس. فهذه الأسباب، وبهذه الكيفية والكمية الظالمة، ستطيح بأية قوة فلسطينية، تكون في مكان حماس، سواء كانت "فتح" أو غيرها من القوى. بل سنركز حديثنا على الأسباب الذاتية، التي تفاقم من فشل حماس، وتسرّع من احتمال انهيارها الكبير، إن لم يكن قريباً جداً، ففي المستقبل المنظور.

إنها ذات الأسباب، التي تقف وراء انهيار كل أيديولوجيا في التاريخ. فالأيديولوجيا، بما هي رؤية للعالم، حين تطمح لفرض تصوراتها، عبر السلطة، وحين تشتبك مع ملايين التفصيلات الصغيرة والكبيرة للواقع اليومي – ستكتشف، على الأغلب، أن رؤيتها للعالم، شيء، والعالم بحد ذاته، شيء آخر. هي ثابتة، وهو متحرّك. هي أستاتيكية، وهو دينامي. هي خلاصية وهو ذرائعي براغماتي. هي مساطر، وهو أبعد شيء عن المساطر.. وهلمّ جرّاً. يتساوى في ذلك، إن كانت الأيديولوجيا، وضعية من صنع البشر، أو سماوية من صنع الآلهة. حماس، وتلك مشكلتها الكبرى، دخلت إلى مقاعد السلطة، لكن بعقلية الحركة وبعقلية المعارضة. إنها إلى الآن لم تبرح هذه العقلية، وهذا هو مأزقها الأكبر. إذ من المستحيل، التوفيق بين المسألتين.

لذلك، نراها تتخبط – وهذا يعود في القسم الأكبر منه، إلى حداثتها في العمل السياسي، وقلة خبرتها بالنتيجة. نراها تتخبط، وتضرب أحياناً ضرب عشواء، بما ينعكس وبالاً عليها كحركة حاكمة، ووبالاً أشد علينا كمواطنين محكومين. لنأخذ إشكالية أسر الجندي الإسرائيلي، مثالاً لا حصراً، وما ترتب على هذا الأسر، من تداعيات خطيرة وربما فارقة في المستقبل: فارقة بالمعنى المفصلي للكلمة، والذي نخشى أن نغوص في وحوله قريباً. حماس الجالسة على مقاعد السلطة، لا تريد أن تفهم، بالسرعة الكافية، أنها إما أن تكون في السلطة وإما أن " تقاوم ". فالعالم كله تقريباً، حتى العربي الرسمي منه، لم يعد يستسيغ أن تمسك السلطة بيد، و" تقاوم بالعمل المسلح " باليد الثانية. إن هذا لخط أحمر، لا يغفره لك أحدٌ اليوم. حماس لا تريد استيعاب هذه الحقيقة. بل إنها تتلكّأ وتتباطىء، وهذا ناتج، بل هو إفراز من إفرازات إشكالية أن تأخذ السلطة، ثم تتصرّف وأنت فوق كراسيها، بعقلية المعارضة. إنه نوع فادح من تجاوز كل بديهيات العمل السياسي. ثمة مسألة أخرى خطيرة أيضاً، وهي تخصّ مرجعيات حماس في فعلها السياسي. فحماس، وكما هو معروف نظرياً عنها، لا تعوّل على البعد الوطني للقضية الفلسطينية، بل تعوّل على بعدها الإسلامي. إي إن مرجعياتها الأساسية، تكمن هناك، في المُطلق السماوي، وفي دول الجوار مصر، حيث رأس حركة الإخوان المسلمين الدولية. وسوريا وإيران، حيث التحالف السياسي معهما. لذا، يتضح البعد الإقليمي لعملية كرم أبو سالم، أكثر من أي بُعد آخر. بمعنى أن سوريا وإيران " تستخدمان " حماس، كحركة وكحكومة، للوصول إلى أهداف تخص الدولتيْن، ولا ناقة ولا جمل لنا فيها نحن الفلسطينيين. لقد خسرنا تعاطف وتعضيد معظم قوى العالم لنا، بمثل هذه التصرفات من جانب حماس. والحق أنني لا أعرف إلى أين سنصل بمثل هذه العقلية الفئوية الضيقة. فالتعويل على الوهم، هو من قبيل الانتحار سياسياً ووطنياً. والبعد العربي والإسلامي لقضيتنا، هو بعد ضعيف بل هامشي، قياساً إلى الأبعاد الأخرى الفاعلة. لذا من الجنون بل من الانتحار، التعويل عليه فقط، بما يشبه دفن الرأس في الرمل، ثم الصراخ، كلما نزلت نازلة، أين أنتم يا عرب وأين أنتم يا مسلمين! لقد صرخنا هذا الصراخ ذاته، منذ ستة عقود زمنية على الأقل. فماذا كانت النتيجة ؟ لم نسمع ولا حتى الرجع البعيد لصرختنا الهبائية! حماس، وبدل أن تبدأ من حيث انتهى الآخرون، تبدأ وتصر على أن تبدأ من حيث بدأوا. لكأننا في زمن الشقيري لا في العام ٢٠٠٦! بل حتى المرحوم الشقيري، كان أذكى من أن يقع في أمثال هذه الضروب من الأوهام القاتلة! إنّ على حماس، أن تعيد الاعتبار، للبعد الوطني لقضيتنا، كبعد جوهري ومركزي وأساسي. فهذا هو شبكة أماننا الوحيدة، وتحت هذه الخيمة نتوحّد جميعنا. بل هذا هو خلاصنا، إن كان لا بد من استخدام كلمة الخلاص. وعلى هذا البُعد، تجري جميع حساباتنا وتحالفاتنا مع العالم والإقليم. لكي لا يقال يوماً، بأن الإسلام كان من أسباب ضياع فلسطين. عفواً: لئلا يقال بأن الأيديولوجيا الإسلامية، كانت ضد فلسطين. فالإسلام الذي عرفناه عند آبائنا وأجدادنا، شيء، وهذه الأيديولوجيا التي تصدر عنها حماس، شيء ثان، مختلف بالمرّة.

* كاتب فلسطيني